تحديد النسل

جاء في مجلة "البعث الإسلامي" الهندية عدد شوال سنة ١٤١٠هـ مقال كتبه الأستاذ سلطان أحمد الإصلاحي قال فيه: أوروبا تخلصت من مشكلات الأطفال ومهدت الطريق لمزاولة النشاط الجنسي المطلق وتقلصت نسبة المواليد في الدول الأوروبية وبدأوا يستخدمون طرق التبني والتربية وأصبح استيراد الأطفال تجارة في أوروبا وتتم المتاجرة بأطفال أصحاء، وقد يتم التعاقد مع نساء حبالى حسان صحيحات بأداء السلعة، ويتفق على أن المولود القادم سيهدى إلى صاحب السلعة من نصف مليون ليرة إلى مليون ومائتي ليرة في إيطاليا، ولذلك أصبح بعض النساء يلدن في كل عام، وفي لبنان يباع كل طفل بخمسة آلاف دولار إلى خمسة عشر ألف دولار طبقا لتفاوت الأشكال والألوان.

الانفجار السكاني للأستاذ محمد العباسي في مجلة "الوعي الإسلامي" عدد جمادى الآخرة ١٤٠٥هـ / مارس ١٩٨٥م يقول: في الوقت الذي تقوم فيه دول الغرب الصليبي والشيوعي بتشجيع الإنجاب والتناسب بين مواطنيها مقابل مكافآت مادية سخية وتصل إلى فرض غرامات مادية على عدم الإنجاب في الدول الشيوعية كما تمنح الأوسمة والنياشين للأمهات الولودات كما في الاتحاد السوفيتي تقوم هذه الدول بمحاربة الإنجاب في الدول الإسلامية النامية معللة ذلك بأن الأزمة الاقتصادية في بعض دول عالمنا الإسلامي سببها التزايد السكاني ناسين أنهم السبب الرئيسي لتخلفنا ونهب ثرواتنا الوطنية في أثناء احتلالهم لبلادنا ردحا من الزمن.

وتقوم الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة بتقديم الدواء الفعال لعلاج أورامنا الاقتصادية وذلك عن طريق تقديم السرطان معبأ في حبوب منع الحمل حتى نقضي على نسائنا مستقبلا ونئد أطفالنا وهم في الأرحام وكأنهم لا يكفيهم تصدير أسلحة الدمار لنا والفتن التي تشعل الحروب بيننا، فهم يقتلون شبابنا بالعبث الثقافي والتقني المتمثل في اختراعاتهم المضللة ورجالنا بالعتاد الذي يصدرونه لنا ويئدون أجنتنا وبويضات نسائنا بحبوب منع الحمل، كما بدأ بعض اقتصادييننا الأفذاذ الذين تلقوا دراساتهم في بلادهم بتيني خططهم الشريرة ويبالغون كثيرا في آثار الانفجار السكاني دون سند من نتائج البحوث العلمية والنظرية والتطبيقية، وبالطبع فإن أسباب هذه المبالغات متعددة منها ما يتعلق بالأهواء والأمزجة وتنفيذ مخطط الصهيونية العالمية والصليبية الحاقدة على الأمة الإسلامية.

وقد لفت انتباهي أخيرا أربعة أخبار الأول من ألمانيا والثاني من رومانيا والثالث من روسيا والرابع من الصين!

فالخبر الأول يقول: أعلنت الحكومة الألمانية عن عزمها لإعداد برنامج تبلغ تكلفته مليار دولار خلال العام الواحد وذلك لتشجيع الزيادة في المواليد، ومن ناحية أخرى أعلنت السلطات الحكومية عن قيامها بتخصيص عشرين مليار دولار لإنشاء هيئة خاصة تعرف باسم هيئة "الأم والطفل" وذلك بهدف إبعاد الأمهات غير المتزوجات عن عيادات الإجهاض، كما قررت الحكومة تقديم الحوافز المادية للأمهات بهدف تشجيعهن على الإنجاب ويتمثل ذلك في منح إعانة خاصة للأم تقدر بحوالي ٢٠٠ دولار بصفة شهرية ولمدة عام كامل منذ إتمام الولادة.

والخبر الثاني: يقول إن اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعي الروماني وافقت على قانون جديد لضمان زيادة نمو السكان وذلك باتخاذ التدابير اللازمة لضمان الزيادة في عدد السكان بتكليف موظفين حكوميين بمراقبة النساء الحوامل لضمان عدم لجوئهن إلى الإجهاض وتغريمهن غرامات مالية هائلة إذا لجأوا إلى ذلك، كما تضمن القانون بأن يدفع الزوجان اللذان لم ينجبا طفلا بعد مرور عام من الزواج ضريبة مرتفعة، كما تفرض ضريبة على الأعزب الذي يزيد عمره على ٢٥ سنة تسمى ضريبة عدم الإنجاب وتبلغ ٧% من مرتبه.

والخبر الثالث: يحمل تصريحا لأوستينوف وزير الدفاع السوفيتي يعبر فيه عن شعوره بالقلق إزاء النقص المحتمل مستقبلا في عدد الجيش نظرا لبطء معدل الإنجاب مما سيكون له تأثير ضار في المستقبل، ودعا النساء إلى الإنجاب باعتباره واجبا قوميا، كما تقرر منح الأمهات الولودات في الاتحاد السوفيتي أوسمة ونياشين مع العلم بأن عدد سكان الاتحاد السوفيتي كبير جدا.

والخبر الرابع: يقول حذر خبراء الزراعة الغربيون والأمريكيون من أن الدول الغربية قد تواجه أزمات تجارية جديدة بسبب حجم المحاصيل الزراعية التي من المنتظر أن تحققها الصين في العالم الحالي وأكدوا أن حجم هذه المنتجات سوف تحقق اكتفاء ذاتيا للصين يغنيها عن العالم الخارجي مما قد يدفعها إلى عدم تجديد اتفاقيات استيراد المحاصيل الزراعية.

وهكذا نرى أن إحدى القوتين العظميين في العالم تعتبر الإنجاب واجبا قوميا، وألمانيا تخصص المليارات لتشجيع التناسل، ورومانيا تفرض الإنجاب على الشباب الأعزب، والصين التي يصل تعدادها حوالي ربع سكان العالم استطاعت الاكتفاء الذاتي على الرغم من أن مساحتها ومواردها لا تمثل شيئا يذكر بجانب

العالم الإسلامي المترامي الأطراف في القارات المختلفة والمملوء بالموارد الاقتصادية الهائلة.

وقد ذكر الباحثون أن كثرة العدد لم يكن في يوم من الأيام عاملا من عوامل الضعف إلا في حالة عدم توظيف هذه الأيدي وعدم استخدامها والاستفادة منها ومن طاقاتها، وقد حبا الله سبحانه وتعالى المجتمع الإسلامي بطقس متنوع وأرض خالية من الأوبئة والأمراض فإذا كان لكثرة العدد في البلاد الإسلامية من ضعف في الحالة الاقتصادية فإنما هو سبب ضعف التخطيط وضعف الاستفادة منه، ومصر مثلا لا تستخدم أسماك بحيرة ناصر التي توحشت وأصبحت خطرا على الصيادين، وفي نفس الوقت نستورد الأسماك من الخارج.

وهكذا يتبين لنا أن زيادة السكان نعمة لا نقمة ومورد بشري اقتصادي هائل ولو أحسن استخدامه طبقا للمفهوم الإسلامي للعمل لخرج المارد الإسلامي من قمقم الإمعية المطلقة للغرب وصروحاته الصليبية فنحن أمة واحدة وإن اختلفت الأمكنة وتعددت الألسنة فالدين واحد ورابطته أقوى من كل الروابط فلننتبه للمؤامرة التي تحكيها القوى الكبرى للانقضاض على الأمة الإسلامية بعد تفتيتها وتخديرها وتسميمها بحبوب منع الحمل.

مأساة البلدان النامية: الجوع في عالم الوفرة

"الجوع في عالم الوفرة" عنوان مقال نشر في صحيفة "الأمة القطرية" عدد ربيع الآخر ١٤٠٥هـ بقلم الأستاذ كامل حسن قال فيه: جاء في أحد تقارير منظمة الفاو أن أكثر من مليار نسمة لا يحصلون على كفايتهم من الغذاء، وجاء في مؤتمر في باريس عام ١٩٨٢م أن ٦٣% من سكان آسيا و٦١% من سكان إفريقيا و٣٦% من سكان أمريكا اللاتينية و٣٣% من سكان الشرق

الأوسط يواجهون حالة الجوع، وفي أوروبا تعاني بلدان السوق من وفرة الإنتاج الغذائي، وحوالي ٤٠% من الحبوب في العالم تخصص لإطعام الماشية، وحوالي ٦٥% من الفواكه والخضروات المنتجة في أمريكا الوسطى تلقى في القمامة، وفي المكسيك تستهلك الماشية الغلال الأساسية أكثر مما يستهلكه الفلاحون، وفي معظم البلدان النامية والتي تعاني من أزمة الجوع ما تعاني لا تتجاوز نسبة الأراضي المزروعة من مجموع الأراضي الصالحة نسبة الـ ٢٠%.